أضواء على ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر عام ١٩٥٢

م.م. خالد سعود كاظم

جامعة سامراء / كلية تربية / قسم التاريخ

المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر :

إن طبيعة نشأة الثورات تجعل البعض يعتقدون بأنها تتشكّل فجأةً أو لأسباب ظاهرية مكشوفة ، والحقيقة إنه ما من ثورة ضخمة عظيمة في التاريخ إلا ولها أسباب عميقة تتناسب وأهمية الحركة الثورية ذاتها . وقد تكون بعض هذه الأسباب غير واضحة أو مستنفرة وقت قيام الثورة ، ولكنها في واقع الأمر قد تنكّلت الأسباب الحقيقية والمحركة لقيامها .

قد أثبت التاريخ أثبت دائماً أن الشعوب لا يمكن أن تضحي بكرامتها وإنسانيتها في سبيل نوع من الاستقرار الزائف الذي يحمل بين ثناياه ظلماً اجتماعياً أو استبداداً سياسياً أو تسلطاً أجنبياً ، وهكذا الشعوب ، إن تحملت الظلم في سبيل قسط من الاستقرار كان طول صبرها لذا ولا يمكن ان يدوم مادامت تشعر بأن الثمن الذي تدفعه مقابل ذلك الاستقرار ، ثمن باهض يكلفها الكثير من كرامتها . وفي وقت معين يكون الكيل قد طفح والصبر قد نفد وعندئذ تصبح الثورة أمراً محتوماً لا مندوحة عنه ، فينفجر الموقف ويعلن الشعب ثورته التي تبدو مفاجئة ، وما هي بمفاجئة وإنما ترجع إلى رواسب عديدة ظلت تتراكم حتى وصلت إلى نقطة التشبع .

تعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ حدثاً بارزاً لا في تاريخ مصر فحسب ، بل في تاريخ الأمة العربية التي كانت معظم دولها واقفة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي ، فكانت ثورة مصر هي الشعلة التي ألهبت حركات التحرر والاستقلال في الوطن العربي بأسره كما انتقلت شرارتها إلى كل أرجاء العالم الثالث فكانت ملهمة حركات شعوبه من أجل التحرر وباعثة ثوراته ضد المستعمرين الغاصبين .

ISSN : 1813-6798

استطاعت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في غضون مدة قصيرة أن تحقق استقلال الوطن ، وبدأت مسيرة طموحه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي غيرت وجه الحياة على أرض مصر إذ خاضت الثورة معارك كثيرة في الداخل والخارج ، وأرست أسس العمل الوطني ، وأوجدت قواعد صلبة لمسيرة حمل لواءها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .

وكذلك فإنّ ثورة ٢٣ تموز (يوليو) شكلت علامة فارقة في تاريخ مصر ومرحلة مفصلية في مسيرة العمل الوطني لأبنائها ، وركزت هذه المسيرة على العديد من التحديات

والأحداث المتلاحقة ، مابين مد وجزر ، انطلاقاً وتعثراً ، نصراً وانكساراً ، إلا أن الثورة أثبتت قدرتها على تصحيح مسارها وكانت عبر مسيرتها واعية لتطور الأوضاع الإقليمية والدولية من حولها ومدركة لحركة التاريخ .

فقد قامت الثورة بعد سبع سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأت مسيرتها وخاضت معاركها في مواجهة تحديات عديدة ، تحديات حكمتها توازنات حقبة الحرب الباردة والنظام الدولي الثنائي القطبية ، وقد أسهم كل ذلك في كتابة تاريخ الثورة ، وكانت انعكاساتها واضحة عندما أَمَم الرئيس جمال عبد الناصر قناة السويس وخاض حرب عام ١٩٥٦ .

وخلال مرحلة إعادة بناء القوات المصرية المسلحة وحرب الاستنزاف فإن تأمل ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ وانجازاتها ، واستلهامها في العمل والممارسة لا يعني مجال استعادة هذا التاريخ فالتاريخ لا يعيد نفسه ، وإنما يعني في المقام الأول استلهام روح ثورة تموز (يوليو) والقيم التي رسمتها والمبادئ التي وجهت قراراتها ، أي الاسترشاد بقيمة الكرامة والعدل والمساواة ومكانة مصر الجغرافية والتاريخ وتحرير الإرادة الوطنية .

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة والمهمة والمختصة في دراسة تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، والتي عالجت الموضوع من زوايا مختلفة ، منها كتاب (ثورة شعب) لمؤلفه سعيد عبد الفتاح عاشور ، وفيه عرض للحركة الوطنية في مصر في القرنيين التاسع عشر والعشرين مع دراسة تفصيلية للثورة عام ١٩٥٢ ، وكتاب (العالم العربي الحديث) لمؤلفه جلال يحيى ، وهو من الكتب المهمة كونه أشار وبدقة إلى الأسباب السياسية لثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر . كما اعتمد البحث على كتاب (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) لمؤلفه عبد الرحمن الرافعي ، فضلاً عن كتاب (سقوط نظام . لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة) للكاتب محمد حسنين هيكل وبقية المصادر الأخرى المذكورة في قائمة المصادر التي حملت رؤية جديدة لثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، والتي لا تقل أهمية عما سبقتها من إشارة للكتب الأخرى .

أسباب ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢ في مصر :

الواقع إن ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ لم تكن نوعاً من الانقلابات المحدودة التي نسمع عنها في التاريخ والتي لم يحركها سوى عامل واحد هو الرغبة في إحلال حاكم محل آخر ، وإنما كانت حركة ضخمة حركتها عوامل عديدة ، ووضعت لنفسها أهدافاً بعيدة ، وسعت سعياً لا يعرف الملل لتحقيق تلك الأهداف . لذا نشبت ثورة عام ١٩٥٢ في مصر نتيجة لأسباب

اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية ، وكانت أوضاع مصر قد ازدادت سوءاً وأصبح من الضروري تغييرها .

أولاً : سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر :

ساءت أوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية بين عامي (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) بصور ليس لها مثيل ، إذ شهد المجتمع المصري في تلك المدة انحلالا ذريعاً وخللاً واضحاً في بنائه وتبايناً كبيراً بين طبقاته ، بيد أن الظاهرة الأساسية التي اتصف بها مجتمع مصر في تلك المرحلة كان ازدياد الأغنياء ، رغم قلة أعدادهم غنى ، وازدياد الفقر فقراً ، مما جعل الفجوة واسعة بين الغني والفقير ، فضلاً عن انعدام العدالة الاجتماعية في داخل المجتمع المصري [١] .

أضحى عمل الحكومات المتعاقبة على كرسي الحكم في ذلك الدور هو النهوض بالطبقات الفقيرة والمعدمة ، والأخذ بيد الفلاح والعامل والموظف عن طريق الحد من الملكيات الكبيرة واستصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المعدمين ، والتوسع في التعلم والنشاط الاجتماعي والمشروعات الصحية ، فضلاً عن ذلك نجد أن الحكومات المتعاقبة في تلك الحقبة لا تُعنى إلا برعاية الأصهار والمحاسيب والاتباع [٢] .

أضحت مصر في المدة التي أشرنا إليها بداية ، (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) بلداً زراعياً اشتغل غالبية أهلها بالزراعة ويعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على ذلك المورد ، وكانت الحكمة تقتضي توزيع الملكية الزراعية توزيعاً عادلاً . ولكن أحد من ساسة البلاد وحكامها لم يفكر وقتئذٍ في تلك الخطوة ، وكانت النتيجة المؤلمة إنه من مجموع مساحة الأراضي المزروعة البالغة ستة ملايين فدان تقريباً كان ٢٨٠ مالكاً فقط يمتلكون ٥٨٣،٤٠٠ فدان ، في حين كان مليون ونصف المليون مالك لا تزيد ملكية الواحد منهم على نصف فدان ، بل إن الغالبية العظمى من الملاك الزراعيين كانت تزيد ملكية الواحد منهم على ربع فدان ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل كيف كان يعيش إنسان وأولاده على الإيراد الذي يغله عليهم ربع فدان ، وهو إيراد لا يكفي لإطعام دابة على مدار السنة [٣] .

كان الاقتصاد المصري واقعاً تحت هيمنة مجموعة من المصريين والأجانب ، التي لم يكن يهمها سوى تحقيق الأرباح وتراكم المال على حساب الشعب الذي أضناه الجوع والمرض ، فكان من الطبيعي جداً أن تتسع الفجوة بين أولئك المهيمنين على كل حقول وقطاعات الاقتصاد المصري وعموم الشعب المصري الذي كان يئن تحت وطأة الاستغلال والظلم ، والأسوء من هذا إن تلك الفئة من الباشوات وأصحاب الإقطاعيات الزراعية والأملاك الواسعة التي كانت قابضة

على السلطة في مصر ، ظهرت سعيدة بما هي فيه من يسر الحياة ، ولم تكترث بما وصلت إليه أحوال الشعب المعيشية من فقر متقع [٤] .

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فإنّ وجود أعداد كبيرة من قوات الاحتلال وقوات الحلفاء ساعد على نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الوقت الذي بقيت رواتب كافة الموظفين ثابتة ، فضلاً عن إغراق السوق الوطني المصري بالنقد من جراء وجود هذه القوات الأجنبية الكبيرة العدد فقد أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع وتحمل المستهلك المصري عبء تلك الزيادة ، وظهرت طبقة جديدة غنية حصلت على الأموال الطائلة من جراء احتكارها للمواد الغذائية وللسوق ، كل ذلك أدى إلى ظهور الانحلال في بنية المجتمع المصري وتفاوت كبير في طبقاته [٥] .

أصبحت أرصدة مصر في الخارج تحت رحمة بريطانيا واتخذت ، منها وسيلة للضغط على الحكومات المتعاقبة في الوقت الذي كان الشعب العربي في مصر يقاسي الجوع والفقر والجهل والمرض ، وكانت موارد البلاد بيد مجموعة من الإقطاعيين والملاكين والتجار الكبار [٦] .

وهناك خطر آخر زاد من الفوارق الاجتماعية في تلك المدة من تاريخ مصر ، إذ إن الأغنياء ازدادوا إقبالاً على شراء الأراضي ، مما جعل الملكية الزراعية تمثل الوسيلة الوحيدة للادخار ، وقد تزاحم الأغنياء على شراء تلك الأراضي الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمتها ، وبالتالي إلى ارتفاع إيجارها مما ترتب عليه ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية وتضخم مشكلة الغلاء في البلاد ، فضلاً عن اتجاه أولئك الأغنياء نحو استغلال أموالهم في شراء الأراضي الذي لم يؤدِ فقط إلى زيادة الفوارق الاجتماعية عن طريق تضخم الملكيات الصغيرة ، وإنما تجسد في انصراف رؤوس الأموال في البلاد عن الصناعة والتصنيع ، مما جعل البلاد تعيش عالة على البضائع والسلع المستوردة الأجنبية [٧] .

أشرت الأوضاع في مصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) على استمرار ازدهار الحركة الرأسمالية هناك ، بيد أن هذه الحركة كانت متداخلة مع كل الحركات الرأسمالية في العالم ، ولا يمكن الفصل بينهما إلا على أساس تخطيط جديد ، وفي عهد أشخاص يؤمنون بنظريات جديدة ، لذا فإنّ الازدهار الذي ساد مصر بعد الحرب العالمية الثانية كان مرتبطاً بتصدير الأقطان إلى فرنسا وبريطانيا ، وبمحاولة الوصول إلى كبار رجال الأعمال والصناعة الأجنبية حتى تتمكن الرأسمالية الوطنية من الحصول على مصانع جديدة وآلات لازمة لمسايرة تطور مصر الاقتصادي ، وكان ذلك الارتباط الاقتصادي يتنافى مع سياسة الاستقلال

التي كانت عناصر الحركة الوطنية تطالب بها ، وكانت أرصدة مصر في الخارج تحت رحمة الحكومة البريطانية ، تفرج عنها أو تجمدها بحسب الظروف الدولية ، وتتخذها وسيلة ضغط على الحكومات المصرية المتتالية ، لاسيما تلك التي تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد . ومع هذه المتغيرات المالية والاقتصادية ظهر عجز الميزانية المصرية الذي بلغ ١٤ مليون جنيه عام ١٩٤٦ وارتفع إلى ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٥١ [٨] .

كانت الأراضي الزراعية في مصر هي المصدر الأساس للثروة ، كما إنها أهم دعائم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فكان نظام ملكية الأراضي الزراعية الذي سمح لطبقة من المصريين بالسيطرة على تلك الأراضي [٩] هو أسوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأساسها ، فقد ترك هذا النظام غالبية الفلاحين المصريين الذي بلغ عددهم نحو عشرة ملايين ، من دون أرض على الاطلاق مما اضطرهم إلى العمل بوصفهم عمالا زراعيين بأجر لا يتجاوز عشرة قروش يومياً . فلا غرابة والحال هذه أن يحيط بحياة هؤلاء الجوع والمرض والموت [١٠] .

وبالرغم من ذلك كله ، فإذا ما رفع فلاح رأسه أو نبس بشطر كلمة ، فإنّ نار جهنم تفتح عليه ، فقد وصف الإقطاعي عبد العزيز البدراوي الذي هو شقيق زوجة فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الفلاح المصري على رؤوس الأشهاد بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى مدارك خاصة لفهم كفهها عندما قال : ((**ليس هناك في الدنيا مخلوق ألعن من الفلاح ، إنه لا يقدر العطف ، وإذا أظهرنا الرحمة عليه أصابه الطمع وتحين الفرصة كي ينهبنا وتلك هي طبيعة العبيد**)) [١١].

كان من المتوقع جداً والحال هذه ،أن يشهد الريف المصري لاسيما منذ كانون الثاني ١٩٥١ حوادث تمرد يومية ، لكن كبار الإقطاعيين والحكومة تجاهلوا الظلم والاستغلال والحرمان والافقار الذي انزلوه بالفلاح المصري وراحوا يلقون اللوم على الشيوعيين ، إذ نشرت بعض الصحف عشرات من البرقيات أصبح أصحابها من رجالات الأسر الإقطاعية الكبيرة في الريف على نشاط ((الإرهابيين الشيوعيين)) الذين يحرضون على الفتنة والعصيان وعلى اتلاف المزارع والمنشآت [١٢] .

ثانياً : تدهور الأوضاع السياسية في مصر :

من الأسباب السياسية لقيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ما رآه الضباط الأحرار [١٣] ، أو طالعوه من ماضي الأمة في الجهاد ، والثورات الشعبية التي كانت من قبل الاحتلال الأجنبي والاستبداد الداخلي ، فإنّ صفحات هذا الماضي قد غرست في نفوسهم روح الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال [١٤] .

كانت الحياة الدستورية في مصر لا تحمل من الدستور إلا الاسم فقد جرت محاولات متكررة لإلغاء الدستور المصري أو استبداله ، وكان هذا التغير المستمر لحياة دستورية معينة ، وما تبعه من فترات تعطل فيها العمل بالدستور ، أكبر دافع لفقد المصريين الثقة في هذا النظام . وكان التنافس على السلطة بين ممثلي الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقة في كل منهم [١٥] .

كانت رغبة القصر الملحة في الاحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطي دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها ، وظهر الانقسام واضحاً بين الملك فاروق [١٦] ، وأنصار الدستور وعمل الملك فاروق على تفتيت التكتل الوطني الموجود في البلاد وذلك باسم التخلص من دكتاتورية الأغلبية ، فزاد عدد الأحزاب وبإفراط ، مما أدخل الفوضى في الحياة السياسية الداخلية [١٧] . بيد أن بريطانيا قضت على الدستور الذي نالته مصر قبل الاحتلال البريطاني وأبدلوه بنظام صوَّري من الشورى لا حول له ولا قوة [١٨] .

وبتسارع وتيرة الأحداث السياسية داخل مصر ، نشأ صراع من نوع خاص بين القصر متمثلاً بالملك ، وبين الأغلبية الذين شكلوا دكتاتورية حكومية . وحقيقة الحال تشير إلى أن طبيعة ذلك الصراع صبت في عدم استفادة الشعب من أي تطور اقتصادي أو سياسي في البلاد بأستثناء المتربعين على ذمة السلطة هناك وقد ساير عدد من رؤساء الأحزاب السياسية هذا الاتجاه ، فأصبح هدمهم يتمثل بإرضاء القصر قبل كل شيء آخر ، وكانت غاياتهم تتجسد في الوصول إلى سدة الحكم وتحطيم دكتاتورية الأغلبية وإحلال دكتاتورية الأقلية محلها [١٩].

وفي الوقت الذي تفاقمت فيه الأحوال السياسية في مصر ، اضطر حزب الوفد إلى مسايرة القصر حتى يكسب رضاه وينعم بأطول مدة ممكنة في الحكم ، لم تكن هناك مبادئ ، بل كان هدف واحد هو الوصول إلى سدة الحكم ، والبقاء فيه أطول مدة ممكنة كما أسلفنا ، والعمل على استغلال المناصب الحكومية من الناحية المعنوية والمادية ، النفوذ والسيطرة ، الاستثناءات والمحسوبية والمنسوبية ومحاباة الأقارب ، وعقد الصفقات وأذونات الاستيراد والتصدير والمشاريع الكبيرة . إن هذا التهلهل السياسي الداخلي قد أوصل البلاد إلى قاع البحر وجعل المصريين لا يثقون في الملك فاروق ، ولا في الأحزاب والوزراء ، فضلاً عن ذلك شهدت الأيام الأخيرة قبيل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، عدم استقرار سياسي في الحكم ، وسرعة في تبدل الوزارات والموظفين ، فضلاً عن ذلك فقد دل موقف الشعب إزاء تلك الأحداث على عدم الثقة في رجال الحكم ، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية ، بيد أن غالبية العناصر الوطنية الرصينة قد تنحت عن فكرة الحزبية التي كانت تفرق مصر ، في وقت كانت فيه البلاد بحاجة إلى الاتحاد [٢٠] .

رأى الضباط الأحرار ، أن بريطانيا اضطرت تحت ضغط الكفاح الشعبي إلى إلغاء نظام الحماية الباطلة التي أعلنوها يوم ١٨ كانون الأول ١٩١٤ [٢١] ، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وذلك في تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ وكيف تضمن هذا التصريح جلاء الاحتلال البريطاني ، فاستمر عدوانه على استقرار البلاد وحريتها واستمر كفاح الشعب في سبيل الجلاء عن مصر ، وكيف نجح الاحتلال والسراي في تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة كانت تصطدم بإجراء بريطانيا على بقاء الاحتلال أطول مدة ممكنة تحت أوضاع مختلفة [٢٢].

أما على صعيد السياسية الخارجية فقد فشلت تماماً في معالجة قضايا الجلاء ووحدة وادي النيل ، وثبت أن هم الساسة المحترفين هو الوصول فيها إلى حل لا يخرج عن نطاق سياسة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [٢٣] .

أخفقت المباحثات والمفاوضات البريطانية المصرية بهذا الخصوص ، وأصبحت الظروف تحتم على مصر ضرورة النزول إلى ميدان الكفاح للحصول على الحقوق الوطنية من الاحتلال البريطاني ، وكم مرة قامت قوات الدولة على كبح جماح عناصر الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار البريطاني ، ولم توافق بريطانيا عن التنازل عن امتيازاتها في مصر ما دامت حكومة القاهرة تسير معها على طريق المباحثات والمشاورات والمفاوضات ، وأثبتت المباحثات المصرية ـ البريطانية أن حجة بريطانيا الأساسية لإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس هي خوفها من وجود أو تغلغل حركات ومنظمات شيوعية أو يسارية في مصر ، وكان مجرد التفكير في إمكانية وقوع مثل هذا التغيير دفع حكومة مصر ، وهي مكونة من الوجهاء وكبار ملاكي الأراضي وكبار رجال الأعمال إلى عدم الإصرار في المباحثات على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وزاد على ذلك ما نسميه السياسة المدنية بالرقص على السلم ، وذلك بسبب خوف بريطانيا من إمكانية الارتماء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية [٢٤] .

أصبح فساد الملك فاروق [٢٥] ، والمحيطين به واضحاً للعيان في مصر أو أثناء رحلات الملك في أوربا وأثر ذلك على الرأي العام في مصر من ناحية ، وانخفاض شعبية الملك وأثره في منع السياسة البريطانية تجاه مصر من ناحية أخرى ، فضلاً عن ذلك التحالف الذي حدث بين الملك فاروق وبين بريطانيا منذ عام ١٩٤٩ ووعده لهم بالعمل على تحقيق مصالحهم في مصر ومشاريع بريطانيا في الشرق الأوسط ، واعتقاد بعض السياسيين البريطانيين في أن الجو العام في مصر إبان تلك المرحلة كان مناسباً لانتشار الأفكار الشيوعية مما يعني انخفاض شعبية الملك فاروق وتهديد عرشه الذي سيشكل حتماً تهديداً للمصالح البريطانية في مصر من نواحي متعددة [٢٦] .

أرادت بريطانيا العمل على تمهيد الوضع الداخلي في مصر لمصلحتها ، بيد أن طبيعة العلاقة بين حزب الوفد والملك الفاروق تحولت من علاقة شك إلى علاقة تخادم مصالح من خلال التعاون بين سراج الدين وكريم ثابت مع مصطفى النحاس ، الذي أثبت عام ١٩٥٠ بأنه لا يهتم بشيء إلا الإصرار على البقاء في السلطة ، غير أن مصطفى النحاس كان يعمل على استرضاء الملك فاروق إلى درجة الخضوع [٢٧] .

أصبحت مظاهر توَّدد الوزارة الوفدية ، تشجيعها لمظاهر الاحتفال الباذخة بزواج الملك فاروق ، في الوقت الذي عانى منه الشعب المصري من ارتفاع نفقات المعيشة والتفاوت الواسع في الثروات بين قلة غنية وكثرة محرومة ، وتبارت الهيئات التنفيذية والتشريعية في تقديم الهدايا النفيسة للملك فاروق بهذه المناسبة ومنهم مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ والنواب وبلدية الإسكندرية ، فضلاً عن ذلك فقد أعلن مصطفى النحاس نبأ الخطبة بنفسه في الإذاعة كما ألقى خطاباً أطرى فيه بإفراط على الملك فاروق يوم زواجه ، في الوقت الذي تزايد فيه افتقاد الشعب لسلوك ذلك الملك وتصرفاته الفاسدة [٢٨] .

ومهما يكن من أمر فإن الضربة الأخيرة التي قضت على هذا النظام بعناصره وروحه ومكوناته لم تأتِ من خارج النظام وإنما أتت من داخله ، إذ إن عدم الاستقرار الذي اتصفت به أحوال مصر الداخلية قبيل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ظهرت بشكل جلي وواضح في تعاقب عدد من الوزارات في الحكم بسرعة مذهلة ، حتى تولت حكم البلد في الأشهر الواقعة بين ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ و ٢٢ تموز ١٩٥٢ أربعة وزارات بمعدل شهر ونصف لكل وزارة. ولاشك أن تعاقب أربع وزارات في الحكم في مدى قصيرة لا تزيد على ستة أشهر ، إنما يشهد في حد ذاته على أن البلاد أمست تحيا في حالة قلق واضطراب ، وإن شيئاً كان لابد أن يحدث لعلاج ذلك الوضع ، فبدأت الأمور تتجه نحو التصعيد الفاقم ، وصولاً إلى اندلاع الثورة الشاملة.

ثالثاً : تدهور الأوضاع العسكرية في مصر :

تتألف المؤسسة العسكرية في كل دولة وفي كل زمان من أبناء الأمة الذين آلوا على أنفسهم إلا أن يضحوا بأرواحهم ودمائهم في سبيل حماية أعز ما تملكه الأمة وهي حرمة الوطن وأرض الوطن ، والأمة التي لا تعتمد على سواعد أبنائها في الدفاع عن كيانها تعد أمة منحلة لا كرامة لها ، ولا أمل في بنائها ؛ لأنه لا يوجد أقدر على الدفاع عن أرض الآباء ومجد الأجداد سوى الأبناء ، والتاريخ يشهد على انه ما من دولة اعتمدت على المرتزقة في جيشها وفي الدفاع عن كيانها إلا وآل أمرها إلى الزوال والانحلال . وإذا كان الجيش هو الطليعة الفدائية من أبناء الأمة

، فإن من واجب الحكومات أن تُعنى بجيوشها وتوفر لأفرادها أسباب الكرامة ، وحسن الإعداد والتدريب والتسليح ، إذ يقوم الجندي بواجبه في وقت الخطر وهو واثق في نفسه وفي حكامه وقيادته وفي سلاحه ، فإذا مات في ساحة الوغى مات مرتاح الضمير؛ لأنه أدى واجبه نحو وطنه وأهله وعشيرته ، وإذا عاش بعد ذلك سيشعر بالفخر؛ لأنه جاهد وأبلى بلاءً حسناً في سبيل الله والوطن والأهل [٢٩] .

شرع محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩) منذ تسنمه الحكم في مصر بإنشاء جيش نظامي ، لكن قلة الكوادر والأسلحة ، جعلت الأمور تسير ببطء . وكان العساكر الألبانيون والأتراك والمماليك نواة الجيش الجديد ، ولم يخدم المصريون فيه ؛ لأن تميز الأتراك والمماليك كان لا يزال قوياً جداً ، فضلاً عن ذلك قرر محمد علي تجنيد الفلاحين المصريين في الجيش بعد الحملة على الجزيرة العربية (١٨١١ ـ ١٨١٩) ، وقام بتدريب الجيش أخصائيون عسكريون أجانب ، وهكذا أنشأ محمد علي معسكراً تدريبياً كبيراً في أسوان ، إذ انخرط فيه آلاف الشبان المصريين والسودانيين للتدريب تحت إشراف مدربين فرنسيين وإيطاليين ، لاسيما أشراف ضباط من عهد نابليون بونابرت (١٧٦٩ ــ ١٨٢١) ، الذين هجروا فرنسا بعد عودة آل بوربون إلى الحكم لاسيما الضابط الفرنسي ((سيف)) الذي أدى دوراً بارزاً في تدريب الجيش المصري ، والذي لقب في مصر بـ ((سليمان باشا الفرنساوي)) ، فضلاً عن ذلك قام محمد علي بفتح مدرسة الحربية لإعداد الكوادر القيادية من المصريين ، كمدرسة للمشاة في دمياط ، ومدرسة للخيالة في الجيزة ، فضلاً عن ذلك أُنشِئت أكاديمية الأركان العامة عام ١٨٢٦ وتمت عملية ترجمة الأنظمة العسكرية الداخلية الفرنسية إلى اللغة العربية لكي تكون متوافرة لدى وحدات الجيش الجديد [٣٠] .

بيد أن بريطانيا بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ حول استمرار إحكام سيطرتها على الجيش المصري ليبقى ذلك الجيش محصوراً داخل الدائرة الضيقة التي رسمها الاحتلال البريطاني له ، فلما ناقش البرلمان المصري عام ١٩٢٧ موضوع رفع مستوى الجيش من ناحيتي التدريب والتسليح وإلغاء منصب القائد العام البريطاني (السردار) ثارت ثائرة بريطانيا وأسرعت بإرسال ثلاث بوارج بريطانية من جزيرة مالطا إلى الشواطئ المصرية لتهديد الحكومة المصرية ، مما جعلها ترضخ للأمر الواقع ، وتستجيب لطلبات بريطانيا الخاصة باستمرار سياستها في الإشراف على الجيش المصري [٣١] .

كان لزيادة الاهتمام بالجيش منذ معاهدة عام ١٩٣٦ [٣٢] ، والاهتمام بتخرج أكبر عدد من الضباط ، ومحاولة تدريبهم وإعدادهم ، أثراً كبيراً في وجود مادة خام يمكنها بأسلحتها وبأيديها أن

تغير الأوضاع الفاسدة في مصر ، كان من المفروض أن يبقى الجيش خاضعاً للقائد الأعلى ، وفي خدمته إلى النهاية ، ولكن ظروف هذا الجيش نفسه ساعدت على حدوث العكس ، إذ رأى الضباط المصريون إنهم يخضعون في كل عملياتهم لبعثة عسكرية تتولى بريطانيا أمور إعدادهم وتدريبهم وتسليح جيشهم ومراقبتهم في تحركاتهم وسكناتهم ، ولم يكن تفوق هذا النفوذ العسكري البريطاني مما يرضي عناصر ضباط الحركة الوطنية ، لاسيما بعد أن أخذت تتكر وتشعر بما يشعر به الأهالي [٣٣] .

ألقت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بضلالها الثقيلة التي أثرت بشكل كبير على الجيش المصري وطلائعه ، وقد كان أثراً ضخماً حدد بشكل واضح توجهات تنظيم الضباط الأحرار ، إذ أقبل ضباط الجيش على الحرب بحماسة وكلهم أمل بتحقيق أهداف أمتهم ، وتحرك الضباط الأحرار قبل إعلان الحرب للمساهمة في الجهاد وأجروا عدداً من الاتصالات [٣٤] ، ثم خاض الجيش الحرب ودخل التجربة ، فكانت صدمة عنيفة بسبب ما كشف له من فساد نظام الحكم ، ولعل الحدث الأهم الذي ستكون له آثاره في مستقبل مصر تمثل بوضع أساس تنظيم الضباط الأحرار ، بعد العودة من حرب فلسطين ، ورسم هدفه ونظامه بزعامة جمال عبد الناصر [٣٥] ، وصدرت منشورات باسم ذلك التنظيم [٣٦] .

كشفت هزيمة الجيش المصري في فلسطين عام ١٩٤٨ بأن أسبابها لا تقتصر على إمداد الجيش بالأسلحة الفاسدة فقط ، وإنما على عجز في تصور أبعاد المعركة محلياً ودولياً ، ولما عاد الجيش المصري من فلسطين ، وكان ضباطه وجنوده قد امتلأت نفوسهم بالمرارة ، تلقفتهم الحكومة المصرية بالتفريق والتشتيت والاعتقال ، ولكن النتيجة الحاسمة التي خرج بها ضباط الجيش المصري الصغار من حرب فلسطين كانت ضرورة تطهير الجيش من عناصر الخيانة ، ثم إعادة تنظيمه ، وما أسرع ما ربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير مصر من الطبقيات والفساد ، لذا حدث التحام بين الجيش وعناصر الحركة الوطنية [٣٧] .

تلك هي بإيجاز الأحداث التي عاشتها مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والتي جاءت نتيجة تفاعل الأحوال المادية مع الأفكار والأشخاص ، وأوصلت إلى ضرورة التغيير ، عمت أوساطاً كثيرة من حكم الوفد بعد أن ظهر قصور هذا الحكم . وقد خرجت الصحف تنادي ((إن الأمة في حاجة إلى هيئة جديدة)) وإن ((الشعب يبحث عن قائد)) ، و ((الرأي العام هو الزعيم وصاحب الكلمة حتى تنبت في أرض المعركة زعيم جديد يحقق وحدة البلاد بقوة إيمانه وصلابة إرادته وإنكاره لذاته وعندئذ يتحقق النصر)) [٣٨] .

عاشت طلائع هذا الجيش وتفاعلت مع العوامل التي كونتها وتمثلت كل ما بلوره الشعب من أفكار وأحلام ، وتحركت لتغير نظاماً متداعياً آيلاً للسقوط ، فكانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ وبدأ عهد جديد [٣٩] .

رابعاً / قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ :

ظلت مصر لأكثر من ١٥٠٠ عاماً بدون أن يحكمها مصري واحد على الإطلاق ، ثم جاءت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ وغيرت كل المقاييس ، وحققت نجاحات لم تكن في الحسبان ، حتى إن بعض قيادات الثورة أثناء نقاشهم الأخير لخطة الثورة ، توقعوا نجاح الخطة بنسبة ١٠ % فقط ، وأعطيت الخطة اسماً سرياً وهو ((نصر)) ، ونفذت الثورة وحققت أكثر مما كان متوقعاً . وقبل اندلاع الثورة ، كانت هناك أسباب ومقدمات ، أثرت بالسلب على الشعب المصري ، ومهدت لإشتعال الثورة منها نقض بريطانيا لوعودها بالجلاء ، وفساد النظام الملكي في مصر ، ومن هنا انطلقت الشرارة [٤٠] .

لقد كانت النية معقودة لدى الضباط الأحرار على القيام بالثورة ، خلال تشرين الثاني ١٩٥٥ ، ولكن أحداث حريق القاهرة [٤١] ، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ، كانت جرس الإنذار قبل الثورة ، ففاعل الحريق كان مجهولاً ، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي ، والذي تمثل في توالي تغير الوزارات ، مما شكل ضغطاً دفع تنظيم الضباط الأحرار للتفكير في التبكير بموعد القيام بحركتهم ، فضلاً عن قرار الملك فاروق بنقل اللواء محمد نجيب ليكون قائداً للمنطقة الجنوبية في "منقاذ" بما يشبه النفي[٤٢] ثم وصلت أنباء عن اعتقال عدد من الضباط ومجيء وزارة حسين سري في ٢٠ (يوليو) تموز ١٩٥٢ ، التي لم تستمر في الحكم سوى تسعة عشر يوماً فقط ، مما يدل على مظاهر العبث الملكي الأخيرة الصارخة ، وبعد ذلك تقرر في يوم ١٩ تموز ، أن تتم حركة الجيش ٢١ ، ٢٢ تموز ١٩٥٢ [٤٣] .

كان الوقت ضيقاً للغاية لوضع الخطة المناسبة ، وحشر كل الضباط الأحرار ، ولم يكن هناك سبيل للتراجع ، ولا مفر من الإقدام على الثورة ، واقتصرت القضية على الاتصالات بالضباط الأحرار ، ثم تبين تحت ضغط عامل السرعة ـ أن التنفيذ في الموعد المحدد في ليلة ٢١ و٢٢ تموز ١٩٥٢ ، هو أمر شديد الصعوبة ، وذلك لتعذر تجهيز كافة الترتيبات والانتهاء من كل الاتصالات ، وتقرر تأجيل الموعد يوماً واحداً ، أي يوم ٢٣ تموز ، وهو يوم اندلاع الثورة الفعلي ، على أن هذا اليوم الذي تم تأجيله قد أثر سلباً في نفسية الضباط الأحرار الذين تهيئوا للعمل تماماً ، إذ إنهم قد أبلغوا القيادة بأنه إذا حدث تأخير جديد فإنّهم سيتصرفون منفردين [٤٤] .

أثناء اجتماع قادة الضباط الأحرار يوم ١٩ تموز ١٩٥٢ على شكل مجموعات عمل للإعداد للتحرك ، وتم استدعاء اللواء محمد نجيب الذي أصبح رئيساً لمجلس قيادة الثورة وذلك لمقابلة الوزير محمد هاشم ، وسأله الأخير عما إذا كان تعيينه وزيراً للحربية كان لإزالة أسباب التذمر في صفوف الجيش ، وخلق حالة من الرضا لدى الضباط ؟ .

فوجئ محمد نجيب بالسؤال ، وبلا تردد رفض المنصب ، وقال له : إنه يفضل أن يبقى في موقعه بالجيش ، وإنه سبق وعرض عليه منصب وكيل وزارة الحربية ورفضه . أثناء هذا الحديث حدث أن الوزير محمد هاشم أبلغ محمد نجيب وربما من دون قصد ـ بأن السراي لديها قائمة بأسماء ١٢ ضابطاً من قيادات ((الضباط الأحرار)) فأسرع محمد نجيب بإبلاغ جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بهذه المعلومات ، مما جعل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار تعجل بالقيام بالثورة .

وعقدت لجنة القيادة اجتماعها الأخير ، في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٢ تموز ، وحضر كل من جمال عبد الناصر ، وحسن إبراهيم ، وعبد الحكيم عامر ، وكمال الدين حسين ، وعبد اللطيف بغدادي ، وخالد محي الدين ، وزكريا محي الدين ، وحسين الشافعي ، وعبد المنعم أمين ، وإبراهيم الطحاوي ، وقيادات أخرى ، وتغيب كل من جمال سالم ، وصلاح سالم ، وأنور السادات [٤٥] .

المراحل التي مرت بها ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ :

١ ـ المرحلة الاولى :

شهدت هذه المرحلة محاولة السيطرة على القوات المسلحة ، وتحريك بعض القوات إلى مبنى قيادة الجيش الموالية للملك فاروق ، واقتحامه والاستيلاء عليه ، على أن يتم في الوقت نفسه اعتقال بعض كبار ضباط الجيش ، والطيران ، وقادة الأسلحة المختلفة ، حتى لا تتحرك أي قوات عسكرية للتصدي للثورة ، فكان قوة من الجند مسؤول عن إغلاق المنطقة عند شارع الخليفة المأمون ، وإغلاق المنطقة عند المستشفى العسكري ، وعند باب ستة بالعباسية ، وباب العباسية ، أما المدفعية ، فمهمتها عزل منطقتي الماظة والهايكستب والطرق المؤدية إلى وحدات الجيش المختلفة ، وسيعاون المدفعية في هذه المهمة وحدات من (الدروع) بدبابات وعربات مصفحة ، وتم تحديد المسؤولين عن تحريك القوات في المرحلة كما يلي [٤٦] :

١ ـ الركن الأول من تلك الخطة فكان يقضي بالاستيلاء على المراكز الأساسية لأسلحة الجيش ووضع ضابط من الأحرار على قيادة تلك المراكز ، وبذلك تتم السيطرة على مركز الجيش بأكمله.

٢ ـ الركن الثاني من الخطة اعتقال كبار ضباط الجيش القدامى وهم الذين يخشى بحكم نشأتهم وسنهم أن يكونوا أذناباً للملك فاروق وخطراً على الثورة في مهدها .

٣ ـ الركن الثالث من خطة التنفيذ مهمته تقسيم مدينة القاهرة إلى أربعة قطاعات كبرى عهد بالسيطرة على كل قطاع منها إلى بعض الضباط الأحرار تساندهم قوة من الجند والمصفحات .

٤ ـ الركن الرابع فكان يتضمن الاستيلاء على دار الإذاعة والمنشآت الأساسية الحيوية في العاصمة [٤٧] .

وكلفت مجموعة من المدرعات بالسيطرة على مطارات الماظة ، مصر الجديدة ، غرب القاهرة [٤٨] ، وتحددت مهمة الطيران بعد ذلك في طلعات استكشاف ، للتأكد من عدم تحرك قوات بريطانية من قاعدة القناة ، فضلاً عن طلعات استكشاف أخرى فوق القاهرة والإسكندرية ، ومنع الملك فاروق من الهرب سواء عن طريق الجو أو البحر [٤٩] .

٢ ـ المرحلة الثانية :

خرجت قوات متفرقة حاصرت المطار واحتلت الميادين والكباري والطرق الرئيسية وأحاطت بالمنشآت العامة مثل مصلحة التليفونات والتلغرافات ومحطة السكك الحديدية ، هذا في الوقت الذي قامت قوة مصفحة بالسيطرة على دار الإذاعة ومقر شركة ماركوني في القاهرة ، فضلاً عن محطة إذاعة أبي زعبل ، وهكذا لم تكد تحل الساعة الرابعة صباحاً إلا وكانت الثورة قد حققت نجاحاً كبيراً وسيطر رجالها على القاهرة بما فيها من منشآت حيوية [٥٠] .

٣ ـ المرحلة الثالثة :

إذ كان تحرك الضباط الأحرار لعزل الملك فاروق ومحاصرته ، ومنعه من الاتصال بالقوات المسلحة أو القوات البريطانية ، وفي أحد الاجتماعات تحدث حسين الشافعي قائلاً : ((**إن سلاح الفرسان ((الدروع))** جاهز ، وإن لديه ٣٢ ضابطاً على أهبة الاستعداد لتحريك قواتهم ، وإنه تمت السيطرة على ٤٨ دبابة و٤٨ سيارة مدرعة ، وكان موقع جمال عبد الناصر حساساً ، بصفته المسؤول الأول عن حركة ((الضباط الأحرار)) ، وقد اتصل عبد الناصر بالإخوان المسلمين ليبلغهم بالحركة طالباً مساعداتهم في حالة تحرك بريطانيا ضد حركة الجيش ، وكان

رد الأخوان إيجابياً [٥١] ، فضلاً عن ذلك ذهب علي صبري إلى السفارة الأمريكية وأخبرها بموعد تحرك الجيش ، وذلك بناء على تعليمات تلقاها من جمال عبد الناصر شخصياً [٥٢] .

بلغ الملازم أول حسين محمود صالح ، من الضباط الأحرار في سلاح المدفعية ، زملاءه في السلاح في الساعة السابعة من مساء يوم ٢٢ تموز ، أنه عندما غادر منزله مرتدياً الزي العسكري ومسلحاً بمسدسه ، شكّت والدته في الأمر ، فأبلغت شقيقه اللواء جوي صالح محمود ، فقام بالاتصال بالقيادة العليا في الإسكندرية ، معتقداً أن بعض الضباط ينوون القيام بشيء ما في هذه الليلة [٥٣] ، وفي الحال أبلغ حسين محمود ((الضباط الأحرار)) في المدفعية ، وقاموا بإبلاغ ذلك لمسؤول المدفعية ، وأعادوا الضابط إلى منزله ، حتى تطمئن والدته ، وتكف عن انزعاجها ، لكن الخبر كان قد وصل أيضاً إلى الملك فاروق ، وتأكدت السراي أيضاً من الخبر بعد ان وصلتها معلومات من اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة الذي أبلغه فؤاد كراراة ، بأن أحد زملائه الضباط ـ وهو ممدوح شوقي من ((الضباط الأحرار)) ـ قام بمحاولة ضمه للحركة ، وعلى ذلك تم استدعاء اللواء حسين فريد رئيس أركان الجيش ، وتم تكليفه بالتوجه إلى مقر القيادة ، للقضاء على أي حركة من جانب الجيش [٥٤] .

تنفيذ خطة ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ :

كان أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار يجتمعون بين الحين والآخر ، ليتدارسوا الموقف ، ويضعوا الخطط ، لرسم الطريق من أجل تنفيذ الثورة . وكانوا يحيطون خططهم واجتماعاتهم بسرية وكتمان شديدين ، ويغيرون أماكن اجتماعاتهم مرة تلو المرة ، وذلك حرصاً على السرية المطلقة [٥٥] .

كان الاتفاق على مركز اندلاع الثورة في منطقة ثكنات الجيش ، من نهاية شارع العباسية إلى مصر الجديدة ، فالخطة تقتضي باحتلال المراكز المهمة لأسلحة الجيش ، وقد قسمت القاهرة إلى أربعة قطاعات ، واقتربت الهيئة التأسيسية لكل قطاع من بعض الضباط الأحرار تصحبهم قوة من الجند بأسلحتهم ومصفحاتهم ، فقد قضت تعليمات قيادة الثورة باعتقال كبار الضباط القدامى ، وقادة الأسلحة في الوقت المناسب قبيل ساعة الصفر . وبالفعل تم اعتقال العديد من قادة الجيش من مراكزهم ومنازلهم ، أو في الطريق من إليها دون أن يعرفوا سبب اعتقالهم . وتم نقلهم مع الاحترام الواجب إلى الكلية الحربية ، وحجز كل منهم في غرفة [٥٦] .

وفي منطقة العريش كان للثورة قوات موالية هناك فضلاً عن منطقة قناة السويس ، كما كانت هناك قوات موالية للثورة في الإسكندرية ، والهدف منها تأمين المنطقة هناك والسيطرة عليها ، إذ إن اتباع الملك فاروق وحراسه يتواجدون هناك [٥٧] .

ذهب السادات إلى منزل عبد الناصر يوم ٢٣ تموز ، لكنه لم يجده ، وقد أخبر السادات حارس المنزل بأنه سيكون موجوداً في " سينما منيل الروضة " ، وإذا سأل عليه احد فيخبره الحارس بأنه موجوداً بالسينما ولقد ذهب عبد الناصر إلى منزل السادات ونسي الحارس أن يخبره بأن السادات موجود في السينما ، ثم عاد السادات إلى منزله ، وأعطاه الحارس رسالة من عبد الناصر ، فلما قرأها ، استبدل السادات على الفور ملابسه المدنية بملابسه العسكرية [٥٨] .

وانتقل على الفور إلى جسر القبة ، ولحظة وصوله ألقى الملازم أول محمود عباس القبض عليه، للتحقق من شخصيته ، وطلب السادات أن يقابل عبد الناصر ، وبالفعل قابله ، وتبين حقيقة أمر السادات بالنسبة للملازم ، وتوجه السادات وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر للمشاركة في التحرك . ويقول هيكل بهذا الصدد : إنه رأى السادات عندما دخل إلى مقر القيادة ، وكانت الساعة الثالثة صباحاً ، من يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ [٥٩] .

بعد أن علم عبد الناصر بأنه قد تم للسلطات العليا اكتشاف أمر حركة الجيش ، وان الملك فاروق اتصل من الإسكندرية بالفريق حسين فريد ، رئيس أركان حرب الجيش في القاهرة ، الذي دعا قادة الجيش لحضور مؤتمر عاجل في مكتبه بمبنى رئاسة الجيش بجسر القبة ـ وزارة الدفاع حالياً ـ فطلب الضباط من عبد الناصر أن يلغي كل شيء ، ولكن تنفيذ ذلك الطلب كان مستحيلاً ، فقد وصل الضباط الأحرار إلى وحداتهم وفقاً للتعليمات [٦٠] ، وقد عبر عبد الناصر بعبارته الشهيرة بهذا الخصوص : **((العجلة دارت ، ولا يستطيع إنسان أن يوقفها ، وبالتالي لم يخامر عبد الناصر اليأس))** [٦١] .

تحرك عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى الماظة ، وعند ميدان الكربة بمصر الجديدة التقى الإثنان مصادفة بطابور من العربات العسكرية المحملة بالجنود ، وكان الطابور متوقفاً بأحد جوانب الميدان ، وأيقن عبد الناصر بأن هذا الطابور هو من القوات التي حركها حسين فريد لضرب الحركة ، فضلاً عن أن ساعة الصفر لتحرك الجيش لم يتبقَ عليها سوى نصف ساعة [٦٢] .

اقترب عبد الناصر وعامر من الطابور العسكري لاستطلاع حقيقة أمره ، فإذا بهما يجدان نفسيهما والأسلحة مشهرة في وجههما ، وأدركا بأنهما وقعا في كمين محكم أعدته لهما القوات

الموالية للملك فاروق ، وإن حركة الجيش قد فشلت نظراً لعدم معرفة الملازم محمد متولي بعبد الناصر من قبل . فقد بادر بتنفيذ التعليمات وألقى القبض عليه ، بينما طلب من الرائد الذي كان برفقته ـ وهو عبد الحكيم عامر ـ الابتعاد عن الكتيبة ، وأكد الملازم محمد متولي أن عبد الناصر لو كان مرتدياً للملابس المدنية ، لما كان متولي قد ألقى القبض عليه [٦٣] .

لكن لمحا المقدم يوسف صديق ينزل من سيارته الجيب في أول الطابور لينقذهما من هذه الورطة ، وليخبرهما بأن طابور هذه القوات موال للحركة ، واكتشف صديق أنه قد تم تبليغه بساعة الصفر خطأ ، وأنه تحرك مبكراً عن الوقت ، والذي كان محدداً له الواحدة صباحاً ، وذلك بسبب خطأ المندوب الذي تولى إخباره بالموعد ، واتفق عبد الناصر وصديق على أن يواصل الطابور تحركه إلى مبنى رئاسة الجيش الموالي للملك الفاروق [٦٤] .

الهجوم على رئاسة أركان الجيش :

كان الفريق حسين فريد ، رئيس أركان حرب الجيش ، موجوداً وقتئذ في مبنى رئاسة الأركان بجسر القبة ، فقد بلغته الأنباء بحركة الضباط الأحرار ، فاجتمع فريد في منتصف ليلة ٢٣ تموز (يوليو) بمقر رئاسة الأركان بكبار القيادات ، وانتهز يوسف صديق الفرصة ، فاقتحم هو وجنوده مبنى رئاسة الأركان ، وبحثوا في الطابق الأرضي وكان خالياً ، وعندما أرادوا الصعود للطابق الأعلى ، اعترض طريقهم شرطي ، فحذره صديق ، ولكن الشرطي أصر على موقفه ، فأطلق عليه صديق طلقة اصابته في قدمه ، وعندما حاول صديق فتح غرفة قيادة الجيش ، وجد خلف بابها مقاومة وثم تبادلا إطلاق الرصاص ، ثم اقتحم جنود صديق الغرفة هناك كان يقف حسين فريد واللواء حمدي هيبة وضابط آخر يرفع منديلاً ابيض ، فهذه المعركة الصغيرة شكلاً والكبيرة نوعاً قتل فيها اثنان : أحدهما من حرس حسين فريد ، والآخر من جنود الثورة ، وجرح اثنان آخران ، وكان جيش حسين فريد واقفاً رابط الجأش ، وقال له صديق : ((**لقد طلبت مقابلتك من مدة ، ويؤسفني أن تكون هذه مناسبة اللقاء**)) [٦٥] .

تم اعتقال فريد ، وقد وصل في هذه اللحظة ٥٠ جندياً ، وكل منهم يحمل ١٠٠ طلقة ، وقد حضروا بناءً على استدعاء من رئاسة الأركان ، فضمهم صديق إلى قواته ، بعد أن عين لهم قائداً من ضباطه ، ثم جلس صديق يتنفس الصعداء مع ضباطه في مكتب حسين فريد ، فقيادة الجيش الموالي للملك فاروق سقطت ولم يكن جلوس صديق على مقعد رئيس أركان حرب الجيش يعني أن الحركة قد انتصرت ، بقدر ما كانت تعني ان أخطر مركز للسلطة قد انهار ،

وإنه لم يعد هناك في القاهرة مركزاً يستطيع أن يعطي أوامراً لحركة قوات ((الضباط الأحرار)) [٦٦] .

سيطرة ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ التامة :

بدأت المدفعية في تنفيذ مهامها بالماظة ، وقد تم وضع قوات في مدخل المنطقة العسكرية للتحكم في الداخلين إليها ، وقاد هذه القوات الرائد كمال الدين حسين ، والنقيب خالد فوزي ، والنقيب أحمد كامل رئيس المخابرات المصرية لما بعد ، والنقيب علي فوزي يونس . واستعد سلاح الدروع تحت قيادة ثلاثة من ضباطه الأحرار وخرجت المدرعات المصفحة ، بعد أن اعتقلوا قائد الفرقة المدرعة الأميرالي حسين حشمت ، ثم تولى خالد محيي الدين قيادة المدرعات والمصفحات التي رابطت عند مدخل مصر الجديدة ((سينما روكسي)) [٦٧] ، وكانت هناك وحدات أخرى اشرف حسين الشافعي وثروت عكاشة على توزيعها ، وتم توزيع البطاريات على الجنود حيث كان النور قد انقطع مصادفة ، وبدأت المدرعات والمصفحات تتحرك إلى مواقعها ، وتحركت كتيبة مشاة لحماية مداخل العباسية وسيطرت على رئاسة الحدود ، ولم تجد في الطريق مقاومة ، ولم تطلق رصاصة واحدة [٦٨] ، فضلاً عن ذلك قام ضباط الثورة بسد الطريق من أول شارع الخليفة المأمون إلى منشية البكري ، وتم محاصرة هذه المنطقة ، فكان الضباط الأحرار يوقفون السيارات في طريق مصر الجديدة ، ولم يسمحوا بمرور أي من المدنيين وتم اعتقال الضباط غير الموثوق فيهم ، وحاصرت قوة أخرى المطارات لمراقبة الداخلين إليها والخارجين منها ، وسيطرت سرايا من الجيش على حديقة الأزبكية والمرافق العامة بالقاهرة مثل التلغرافات ، والتليفونات المهمة عند مداخل القاهرة . وفي الساعة السادسة من صباح يوم ٢٣ يوليو ، حلقت في الجو الطائرات الحربية التابعة للضباط الأحرار ، لتعلن بأن الثورة لا تسيطر على سلاح الطيران فحسب ، بل أيضاً على سماء مصر كلها [٦٩] .

تم الاتجاه للسيطرة على الإذاعة ومقرها بشارع الشريفين في وسط القاهرة ، وتولى هذه المسؤولية النقيب أحمد المصري ومعه سيارات مدرعة ، إذ وصلت إلى الإذاعة يوم ٢٣ تموز(يوليو) في تمام الساعة الرابعة والربع صباحاً ، وكانت تحيط الإذاعة قوات من الشرطة ، واستطاع احمد المصري إقناعهم بأنه موفد من السراي ، وتمت السيطرة على الإذاعة ، وتعيين نقاط حراسة في المنطقة المحيطة بها من الساعة الخامسة والنصف صباحاً [٧٠] .

أما محطات الإرسال في أبي زعبل ، فقد اتجهت إليها مجموعة من السيارات المدرعة تحت قيادة مجدي حسنين وانقطع النور هناك فجأة ، وأسرع حسنين إلى محطة الكهرباء ، وهدد العاملين بالمحطة بالمسدس ، فعادت الكهرباء ووصلت السيارات المدرعة [٧١] .

البيان الأول لثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ :

قام جمال عبد الناصر باستدعاء أنور السادات ، وقال له : ((**إن لديك صوتاً قوياً وأنت تجيد فن الإلقاء ، فاذهب الآن إلى أستوديو الإذاعة واقرأ هذا البيان**)) [٧٢] .

وبالفعل ذهب السادات ليذيع البيان بإسم محمد نجيب في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، وجاء فيه : ((**...اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير ، من الرشوة ، والفساد ، وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثيراً كبيراً على الجيش ، وتسيب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجالا نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهال والترحيب**)) [٧٣] .

بعد ان أذاع السادات بيان ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، قدم نجيب الهلالي رئيس الوزراء وقتئذ استقالته ونصح الملك فاروق بقبول مطالب الضباط الأحرار ، وأن لا يكرر مأساة عمه توفيق مع ضباط الثورة العرابية [٧٤] .

وكان على قيادة الثورة التفكير في تشكيل الوزارة ، وقام عبد الناصر بتكليف السادات بأن يبحث عن علي ماهر [٧٥] ، لتشكيل الوزارة بعد نجاح الثورة ، وبالفعل ذهب السادات إلى علي ماهر وأبلغه بأن مجلس قيادة الثورة كلفه بتشكيل الوزارة ، واضطرب ماهر ولم يقل شيئاً ، ففهم السادات بأنه محرج فالتكليف يأتي من الملك فاروق ، ثم وافق علي ماهر على تشكيل الوزارة [٧٦] .

يؤكد السادات أيضاً على أن مجلس قيادة الثورة ((كلَّف هذا السياسي بتشكيل مجلس الوزراء ، وذلك بدلاً من تشكيله من العسكريين ، فالهدف هو تطهير الحياة السياسية ، وإقصاء الملك والبريطانيين)) [٧٧] .

مصير الملك فاروق :

بعد نجاح الثورة اختلفت الآراء حول الملك فاروق ، إذ رأى جمال سالم الذي تولى الناحية السياسية في الإسكندرية ـ ومعه بعض الأعضاء ـ ضرورة محاكمة الملك وإعدامه فيما قال جمال عبد الناصر ضاحكاً : ((**إذا كنا قد قررنا إعدامه ، فلماذا نحاكمه ، وإذا قررنا ان**

نحاكمه ، فكم من الوقت يستغرق ذلك ، بينما الثورة تواجه مهام تغيير ، ولا نستطيع الانتظار)) ، ولقد رأى عبد الناصر أن يتم طرد فاروق من البلاد [٧٨] .

بعد نجاح الثورة اتجهت مجموعتان مختلطتان من المشاة والمدرعات لحصار قصر المتنزه ، والثانية بقيادة القائمقام أحمد شوقي والمقدم (البكباشي) عبد المنعم أمين لحصار قصر التين بالأسكندرية ، إذ يقيم الملك فاروق ، وتقدمت قوات المشاة صوب أسوار قصر رأس التين ، وأطلق الجنود من الحرس نيرانهم على قوات الثورة الذين ردّوا بالمثل ، وأسرع ضابط من الحرس بتعليمات فاروق الذي أصابه الذعر والهلع بالاتصال بقوات الجيش ، واستدعى الملك اللواء عبد الله النجومي وكلفه بالخروج للسؤال عن سبب ضرب الحصار حول القصر الملكي ، وما كاد النجومي يخرج حتى أسرته قوات الثورة ، وتم تشديد الحصار على القصر وتبادل إطلاق النار ، كما كانت هناك مدافع ساحلية مصرية في اتجاه القصر ، وطائرات نفاثة تحلق بين آونة وأخرى فوق القصر وتطير على ارتفاع منخفض ، مما بث في قلب فاروق وأسرته وحاشيته الذعر والفزع [٧٩] .

انزعج الملك فاروق ، فسحب قوات الحرس ، واتصل بعلي ماهر والسفير الأمريكي مستنجداً به ، خوفاً من القبض عليه وقتله ، فأرسل له السفير الأمريكي سكرتيره الخاص ، خوفاً من خلق حساسية مع قادة الثورة ، وتم تسليم الملك إنذاراً موجهاً من ((مجلس قيادة الثورة)) وهو بخط السادات ، وطلبوا من الملك فاروق مغادرة الأراضي المصرية [٨٠] .

الملك فاروق يتسلم الانذار ويقبل التنازل عن العرش :

ذهب القائد العام يصحبه أنور السادات إلى دار الوزارة يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، وقابلا علي ماهر ، وسلماه إنذاراً موجهاً إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش ، وهذا نصه :

((من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق ، انه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم ، وعبثكم بالدستور ، واستهانتكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته لقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تحاذيكم في هذا المسلك لقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعتها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها ، ولذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم أحمد فؤاد ، على أن يتم هذا في موعد غايته الساعة الثانية

عشر من ظهر يوم السبت ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه)) [٨١] .

وظهراً ، ذهب سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة إلى قصر التين يحمل وثيقة التنازل عن العرش ، وقدمها إلى فاروق ليوقعها ، فقرأها فاروق بإمضائه ، وكان ذلك في القصر الأنيق المقام بالجبهة الغربية من الديوان الملكي [٨٢] .

وقد لاحظ فاروق أن يده اهتزت أثناء التوقيع ، فوقع مرة ثانية بأعلاها ، وفي هذه اللحظة التاريخية سقط التاج والملك عن فاروق ، بل عن أسرة محمد علي كلها ، وهذا نص وثيقة التنازل:

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ :

((نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان ، لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبغي سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولاً عند إرادة الشعب قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير احمد فؤاد ، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه)) .

(فاروق)

صدر بقصر التين بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢ [٨٣] .

خلع الملك فاروق عن عرش مصر :

استسلم فاروق واستمر لتنفيذ إنذار الجيش والرحيل عن البلاد قبل الموعد المحدد ، غادر فاروق قصر رأس التين سائراً إلى رصيف الميناء ، وكان يرافقه لتوديعه علي ماهر ومستر جفرسون (Mr . Jeferson) سفير الولايات المتحدة الأمريكية لوداعه ؛ إذ طلب فاروق من السفير الأمريكي أن يكون إلى جواره خلال ساعة رحيله ضماناً لحياته ، وهو السفير الأجنبي الوحيد الذي قابل فاروق في الصباح وودّعه في المساء وقبل أن يصل فاروق إلى الميناء أُنزل العلم الخاص به من فوق سارية القصر وطوي ، ثم سلم إلى علي ماهر ، فسلمه إلى فاروق واستقل فاروق زورق لتوصيله إلى يخته الخاص المحروسة ، وصعد فاروق ، وصعد كل من محمد نجيب وجمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي لتودعيه وقد صحبه في رحلته إلى المنفى زوجته ناريمان وبناته [٨٤] وفي الساعة السادسة تماماً من مساء يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٢ غادرت الباخرة المحروسة الميناء تقل الملك المخلوع ، وشقت طريقها إلى ميناء نابولي

بإيطاليا ، على أن يعود اليخت ((المحروسة)) إلى مصر بمجرد أن ينتهي من مهمته ويذكر أن المحروسة هي ذاتها التي أقلت جدّه الخديوي إسماعيل إلى نابولي بعد خلعه عن العرش عام ١٨٧٩ [٨٥] .

إن ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ تفجرت بواسطة تنظيم الضباط الأحرار مع عدم وجود تنظيم سياسي شعبي تعتمد عليه في مواجهة أعداءها أثناء أحداث عملية الإصلاح والتغيير ، وهذا ما أوجد صعوبات كثيرة في وجه الثورة ببداية مرحلة تطبيق مبادئها ولذلك اعتمدت بالدرجة الأولى على الأسلوب الإداري ؛ لأن الثورة ورثت تركة مليئة بالفساد والتخلف والفقر وكان للثورة دليل عمل لمواجهة المستقبل بمبادئها الستة لكون هذه المبادئ بداية الطريق لثورة تشق طريقها نحو المستقبل ودليل عمل على إيمان قادتها ورغبتهم في التغيير .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم عن ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر أمكننا الإشارة إلى الاستنتاجات التالية :

١ ـ تعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢ ثورة بيضاء نظيفة بعيدة عن روح الشر والانتقام والثأر ، بل سارت في طريق الاعتدال والسلم والأمن وتركت الملك فاروق وأعوانه من الرأسماليين والإقطاعيين أحراراً إلا من وقف في طريق الثورة وتآمر عليها لإجهاضها وتم خلع الملك فاروق ورحيله عن مصر .

٢ ـ اتصفت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) بطابعها القومي اللاحزبي ، وهذه ميزة كبرى للضباط الأحرار ببعدهم عن الحياة الحزبية ، بل ظلوا أسمى من الأحزاب وتياراتها ذات الأفق الضيق ، يعملون لخير الأمة جمعاء ولصالح الشعب من دون تمييز فريق على آخر ، إلى أن ألفت الثورة الأحزاب ، وبذلك خلصت البلاد من شر مستطير .

٣ ـ بدأت الثورة بتطبيق مبادئها بالتدرج وعدم التهور والتطرف لكي لا تفشل الثورة ويعود الملك فاروق وأعوانه ، ولعدم إعطاء الفرصة لتدخل الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإجهاضها ، إذ اتصلت قيادة الثورة في ذلك الدور الأول بالسفارتين الأمريكية والبريطانية وأبلغتهما بأن حركة الجيش داخلية بحتة لا تستهدف إلا إصلاح أوضاع البلاد ، وإنها بعيدة كل البعد عن أية عوامل خارجية .

٤ ـ ألغت الثورة نظام الحكم الملكي وأعلنت نظام الحكم الجمهوري .

٥ ـ قامت الثورة بتحرير مصر من الاستعمار ، كون هذا الأخير هو المسؤول عما حل بمصر من تأخر وفساد ومنذ عام ١٨٨٢ بيد أن أية محاولة للإصلاح لابد أن تبدأ باستئصال الاستعمار وتحرير مصر من قوات الاحتلال البريطاني ؛ لأنه لا أمل في حياة حرة كريمة ، ولا أمل في نهضة شاملة مع بقاء القوات البريطانية على ارض مصر .

٦ ـ أدركت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أهمية الاقتصاد في بناء وطن مسلح قوي ، فعنيت بالنشاط الاقتصادي عناية فائقة ، واختارت الطريق الاشتراكي لتحقيق مبدأين هما الكفاية : والعدل لضمان حرية المواطنين .

٧ ـ تخلصت الثورة من أسرة محمد علي ، فهذه الأسرة الحاكمة اتفقت مع الاستعمار في صفة قوية واضحة هي أن كلاهما دخيل على مصر مغتصب لحقوق أهلها . ولا يخفى علينا بأن أسرة محمد علي هي السبب في كارثة الاحتلال البريطاني والتغلغل الأجنبي في مصر ، ومنذ الثورة العرابية عام ١٨٨١ وحكام هذه الأسرة يتخذون من الاستعمار سنداً لهم ودعامة لحكمهم ، وحسبنا إنه عندما قامت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، تلفت فاروق حوله فلم يجد السفير البريطاني ـ إذ كان متغيباً في بريطانيا ـ فأسرع إلى استدعاء السفير الأمريكي يطلب معونته وحمايته من غضب الشعب .

٨ ـ حاولت الثورة تحرير المواطن المصري اقتصادياً واجتماعياً ، وقد كان المواطن المصري قبل ذلك أشبه بالعبد الذليل يعيش مكبلاً بالأغلال الاجتماعية والاقتصادية ؛ فالثراء الفاحش الذي اتصف البيت المالك وكبار الإقطاعيين إنما كان على حساب عامة الشعب من فلاحين وعمال وموظفين ، وبقدر ما ظهر في حياة الطبقة الأرستقراطية من بذخ بقدر ما كان عامة المواطنين يعانون الفاقة والحرمان .

٩ ـ عملت ثورة ٢٣ تموز(يوليو) ١٩٥٢ على تحقيق الحرية السياسية ، والتي كانت قبل ذلك حرية زائفة ؛ فهناك برلمانات ولكنها صورية تحكمت فيها الأحزاب وسيرتها وفق هواها . وهناك انتخابات ولكنها رمزية يساق إليها الفلاحون سوقاً ليختاروا الشخص الذي يحدده لهم سيدهم الإقطاعي .

هوامش البحث

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور ، ثورة شعب ، عرض للحركة الوطنية في مصر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٩ .

(٤) وفاء خالد خلف ، محمد نجيب ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٦ ،ص٧٥ .

(٥) توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون ، دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية ، ط٢ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٧٤ ، ص١٣٤ .

(٦) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، الإسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص٥٥٢ .

(٧) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٨) جلال يحيى، المصدر السابق ، ص٥٥١ .

(٩) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ط١، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص١٥٩ .

(١٠) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٥٢ .

(١١) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، سقوط نظام ، لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٥٠ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص٣٥١ .

(١٣) تنظيم الضباط الأحرار : ظهر هذا التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر في أواخر ١٩٤٩ ، وقام هذا التنظيم بانقلاب مسلح نجح في السيطرة على الأمور في مصر ، وأُذيع البيان الأول للثورة بصوت أنور السادات وفرض الجيش على الملك فاروق التنازل عن العرش لولي عهده الأمير احمد فؤاد ومغادرة الأراضي المصرية في ٢٦ تموز ١٩٥٢ . مسعود الخوندة ، الموسوعة التاريخية ، ج١٨ ، لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣ـ٢٤ .

(١٤) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٥٩ .

(١٥) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٤٦ .

(١٦) الملك فاروق (١٩٢٠ ـ ١٩٦٥) : وهو ملك مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢) وابن الملك فؤاد الأول وخلفه ، تعلم على أيدي أساتذة مصريين حتى بلغ الخامسة عشر ، أرسله أبوه إلى بريطانيا ، لكنه عاد

عند وفاته ١٩٣٦ ، تزوج فاروق من صافي ناز ذوالفقار التي سميت بالملكة زيدة لكنها طلقت منه عام ١٩٤٨ ، وكان كثير الخلاف مع الوفد المصري بزعامة مصطفى النحاس ، وفي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ قام الجيش المصري بثورة أطاحت به . ينظر : محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ط٢ ، ج٢ ، ، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص١٢٦٤ .

(١٧) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٤٦ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .

(١٩) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٤٦ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٥٤٦ .

(٢١) راشد الراوي ، مجموعة الوثائق السياسية ، ج١، ط١ (المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص١١٧.

(٢٢) المصدر نفسه ، ص١٢٨ .

(٢٣) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٤٧ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص٥٤٨ .

(٢٥) هدى جمال عبد الناصر ، الرواية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٣٥٧ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٣٥٦ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص٣٥٦ .

(٢٨) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

(٢٩) فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط٢ ، ترجمة : عفيفة البستاني ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٦٧ .

(٣٠) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص١٤٧ـ١٤٨ .

(٣١) معاهدة ١٩٣٦ : وهي المعاهدة التي وقعت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في قاعة لوكارنو في وزارة الخارجية البريطانية ، وأشارت تلك المعاهدة إلى نوع العلاقة بين الدولتين واشتملت تلك المعاهدة على شروط مجتمعة بمصر والسودان وربطت البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية لمدة

عشرين عاماً ولم يكن احد من الطرفين يطلب تعديلها قبل مضي عشر سنوات . للتفاصيل ينظر : محمد فؤاد شكري وآخرون ، نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت ، ص٣٣١ .

(٣٢) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٤٨ .

(٣٣) إبراهيم صقر وآخرون ، ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المستقبل العربي ، بيروت ،١٩٨٧ ، ص٥٥ .

(٣٤) جمال عبد الناصر : (١٩١٨ ـ ١٩٧٠) رجل سياسي مصري ، كان من أوائل الضباط المصريين من أبناء عامة الشعب الذين تخرجوا في الكلية الحربية ،شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحوصر في الفلوجة ، وحين عاد لمصر شكل تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بانقلاب عسكري في تموز (يوليو) ١٩٥٢ . مجدي كامل ، شخصيات التاريخ الكبرى ، دمشق ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص٤١ .

(٣٥) أنور السادات ، أسرار الثورة براعتها الخفية وأسبابها السيكولوجية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٩٦٥ ، ص٢٤٥ .

(٣٦) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، (مصر ١٥١٧ ـ ١٩٥٢ ، القضية الفلسطينية) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٥١٩ ـ ٥٢٠ .

(٣٧) إبراهيم صقر ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص٥٧ .

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٥٩ .

(٤٠) حريق القاهرة : حدث بعد أن شهدت القاهرة مظاهرات حاشدة شارك فيها رجال الشرطة ونادت بسقوط الملك فاروق وبريطانيا ، وبدأت الحرائق في مديان الاوبرا ، ثم عمت وسط المدينة ، وترتب على ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقالة حكومة الوفد (مصطفى النحاس) وتصفية حركة الفدائيين في القناة واعتقال العناصر الوطنية من الوفديين والشيوعيين والاشتراكيين ومصادرة صحفهم . ينظر : مسعود الخوندة الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج١٨ ، لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣ .

(٤١) مصطفى عبد المجيد وآخرون ، ثورة يوليو الحقيقة الغائبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٦٧ ، ص١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٤٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، تأملات في ثورات مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٤ ، ص٧٠ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٧١ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص٧٣ .

(٤٥) خالد محي الدين ، والآن أتكلم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٢ ، ص١٣٠ .

(٤٦) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص١٦٥ـ١٦٦ .

(٤٧) خالد محي الدين ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص١٣٥ .

(٤٩) سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(٥٠) خالد محي الدين ، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

(٥١) المصدر نفسه ، ص١٣٦ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص١٣٦ .

(٥٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

(٥٤) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص٢٨ـ ٣٠ .

(٥٥) المصدر نفسه ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٥٦) احمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو، ج١ ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٧٧ ، ص١٩٤ـ١٩٥ .

(٥٧) ناصر جرجيس ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. القصة كاملة بأقلام الضباط الأحرار ، مكتبة الاشتراكي ، بغداد ،١٩٨٥ ، ص١٥ .

(٥٨) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص٧٦ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص٧٦ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص٧٦ .

(٦١) احمد حمروش ، المصدر السابق ، ص١٩٦ ـ ١٩٩ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص٢٠٠ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص٢٠١ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص٢٠٢ـ٢٠٤ .

(٦٥) محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، المصدر السابق ، ص٨٢ .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص٨٢ .

(٦٧) احمد حمروش ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص٥٦ .

(٦٩) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(٧٠) محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

(٧١) نقلاً عن : عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص٥٢٣ .

(٧٢) أنور السادات ، البحث عن الذات، ط١ ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٦٧ .

(٧٣) علي ماهر : (١٨٨٢ ـ ١٩٦١) رجل قانون وسياسي مصري ، بدأ حياته في ممارسة المحاماة ، عين قاضياً بمحكمة مصر ، وعند قيام الثورة الوطنية عام ١٩١٩ انضم إليها ، ثم عين ناظراً لمدرسة الحقوق عام ١٩٢٣ ، فوكيلاً لوزارة المعارف ، فوزيراً لها عام ١٩٣٦ ، فكونت في عهد الجبهة الوطنية ، ثم شكل وزارته الثانية عام ١٩٣٩ ، فقبض عليه عام ١٩٤٢ ، ثم أفرج عنه . شكل وزارته الثالثة في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٢ عقب حوادث حريق القاهرة ، ثم ألف وزارته الرابعة في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، ثم استقال في أيلول ١٩٥٢ . ينظر : محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٢٣١ ـ ١٢٣٢ .

(٧٤) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

(٧٥) جمال حماد ، أسرار ثورة يوليو ، ج١ ، ط١ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص٥١٣ ـ ٥١٤ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص٥١٦ .

(٧٧) أنور السادات ، المصدر السابق ، ص١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٧٨) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(٨٠) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(٨٢) عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص٥٢٣ .

(٨٣) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص٤١ .

(٨٤) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٥٢٩ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص٥٢٩ .